



الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية

30 مايو – 3 يونيو 2027

دبي (الإمارات العربية المتحدة)



الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية

المرجع: 120978_ 148290 التاريخ: 30 مايو - 3 يونيو 2027 المكان: دبي (الإمارات العربية المتحدة) الرسوم: 4600 Euro

مقدمة:

في ظل التوسع الرقمي المتسارع واعتماد المؤسسات على البيانات في تسير أعمالها، أصبحت حماية البيانات الشخصية من أولويات الأنظمة القانونية في مختلف الدول. تهدف هذه الدورة التدريبية في الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية، إلى تزويد المشاركين بفهم شامل للإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك المبادئ الأساسية والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة.

تتناول دورة الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية، أهم الممارسات التنظيمية والتقنية التي تضمن الامتثال لهذا النظام. كما تركز على الأدوار والمسؤوليات القانونية للمؤسسات والأفراد عند التعامل مع البيانات الشخصية. توفر تدريباً متخصصاً حول كيفية معالجة البيانات وفقاً للضوابط القانونية والسياسات المعتمدة.

يتضمن محتوى الدورة التدريبية في الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية، التحديات العملية في الامتثال والتقارير والإفصاح والجزاءات القانونية. تهدف الدورة إلى رفع كفاءة المشاركين وتمكينهم من تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية بطريقة فعالة وآمنة.

الفئات المستهدفة:

تستهدف دورة الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- المسؤولون عن الامتثال في المؤسسات.
- موظفو إدارات الشؤون القانونية.
- خبراء أمن المعلومات وحماية الخصوصية.
- مسؤولو نظم تكنولوجيا المعلومات.
- العاملون في شركات الاتصالات والخدمات الرقمية.
- مسؤولو الموارد البشرية.
- مختصو تحليل البيانات.
- مدراء المشاريع التقنية.
- المحامون والمستشارون القانونيون.
- الراغبون في التخصص في حماية البيانات.

الكفاءات المستهدفة:

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية:

- فهم التشريعات القانونية ذات العلاقة بحماية البيانات.
- تحليل القواعد التنظيمية لإدارة البيانات الشخصية.
- تطبيق إجراءات قانونية لحماية الخصوصية الرقمية.
- صياغة سياسات مؤسسية متوافقة مع النظام القانوني.
- التحقق من امتثال العمليات لنظام حماية البيانات.
- اتخاذ قرارات قانونية سليمة بشأن معالجة البيانات.
- إعداد تقارير قانونية دقيقة وفق متطلبات النظام.
- التعامل المهني مع الجهات الرقابية ذات العلاقة.
- إدارة المخاطر القانونية المرتبطة بالبيانات الشخصية.

أهداف الدورة التدريبية:

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في الإطار القانوني لنظام حماية البيانات الشخصية، سيكون المشاركون قادرين على:

- شرح المبادئ القانونية الأساسية لحماية البيانات الشخصية.
- تحديد المسؤوليات القانونية للمؤسسات في إدارة البيانات.
- تمييز أنواع البيانات الشخصية والحساسة والضوابط المتعلقة بها.
- تحليل القوانين المحلية والدولية ذات العلاقة بحماية البيانات.
- توضيح الإجراءات النظامية لتجميع ومعالجة وتخزين البيانات.
- تطبيق أفضل الممارسات في إعداد سياسات حماية الخصوصية.
- تقييم مخاطر اختراق البيانات واتخاذ تدابير الحماية المناسبة.
- صياغة آليات الشفافية والإفصاح للمستخدمين.
- ربط حماية البيانات بالحوكمة المؤسسية والامتثال التنظيمي.
- تدريب المشاركين على إعداد تقارير الامتثال القانونية.
- شرح آلية تقديم الشكاوى والتعامل مع المخالفات.
- تمكين المشاركين من تصميم خطة عمل للامتثال المستدام.
- استخدام النماذج القانونية القياسية لحماية البيانات.
- تزويد المشاركين بمهارات التدقيق القانوني للبيانات.
- بناء القدرة على مراقبة الأداء والامتثال بشكل دوري.
- إعداد المشاركين للامتثال الفعال وفقاً للأنظمة المعتمدة.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: الإطار العام لحماية البيانات الشخصية:

- تعريف شامل للبيانات الشخصية وأنواعها.
- الفرق بين البيانات الشخصية والبيانات الحساسة.
- مفهوم حماية الخصوصية في البيئة الرقمية.
- الأسباب التي أدت إلى سن أنظمة لحماية البيانات.
- نظرة عامة على الأنظمة الإقليمية والعالمية مثل اللائحة العامة GDPR.
- التشريعات المحلية المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة في جمع البيانات.
- الأطر القانونية المرتبطة بالأمن السبراني وحماية المعلومات.
- دور الدولة في تنظيم وحوكمة البيانات الشخصية.

الوحدة الثانية: المسؤولية القانونية والمؤسسية:

- تحديد الجهة المسؤولة عن معالجة البيانات داخل المؤسسة.
- التزامات المؤسسة تجاه الأفراد وحقوقهم.
- أهمية إشعارات الخصوصية وصياغتها القانونية.
- الإجراءات القانونية المطلوبة عند حدوث خرق للبيانات.
- شروط الحصول على الموافقة القانونية لمعالجة البيانات.
- متطلبات تعيين مسؤول حماية البيانات DPO.
- الإطار القانوني لحذف البيانات وتقييد استخدامها.
- تنظيم العقود مع مقدمي الخدمات من الجهات الخارجية.
- تطبيق مبدأ تقليل البيانات والاحتفاظ بالحد الأدنى الضروري.

الوحدة الثالثة: الامتثال والرقابة والتقارير:

- معايير الامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية.
- إعداد تقارير دورية للجهات الرقابية المختصة.
- تقييم المخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات.
- تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي على الامتثال.
- كيفية الاستجابة للطلبات القانونية من أصحاب البيانات.
- بناء خطة امتثال شاملة ودائمة للمؤسسة.
- أدوات الرقابة القانونية والتقنية على البيانات.
- التحقق من توافق الأنظمة الداخلية مع التشريعات.
- التعامل مع الإخفاقات القانونية وسبل تصحيحها.

الوحدة الرابعة: الحقوق الفردية وحماية الخصوصية:

- شرح حقوق أصحاب البيانات بموجب النظام.
- آلية تقديم الشكاوى واستلام الطلبات.
- تفعيل حق الوصول إلى البيانات وحق النقل.
- تنظيم حق التصحيح والاعتراض على المعالجة.
- كيفية إدارة البيانات بطريقة تحترم الخصوصية.
- دور التقنية في دعم حقوق الأفراد القانونية.
- تحليل حالات واقعية لمخالفات حقوق البيانات.
- إعداد نماذج لإخطار الأفراد بحقوقهم.
- التعامل مع الحذف القانوني للبيانات عند الطلب.

الوحدة الخامسة: الممارسات العملية وأفضل التطبيقات:

- صياغة سياسات خصوصية فعالة وموافقة للقانون.
- تصميم العمليات المؤسسية بما يحقق الامتثال الكامل.
- إعداد خطة طوارئ للتعامل مع حوادث البيانات.
- تدريب الموظفين على الالتزام بقواعد حماية البيانات.
- دمج حماية البيانات في دورة حياة النظام التقني.
- متابعة تحديثات الأنظمة والتشريعات الجديدة.
- التعاون مع الجهات المختصة لتعزيز الامتثال.
- تطبيق نماذج تقييم الأثر لحماية البيانات DPIA.
- تطوير خارطة بيانات لحصر مصادر البيانات الشخصية.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

تعد حماية البيانات الشخصية من أهم المتطلبات القانونية والتنظيمية للمؤسسات في العصر الرقمي. تساهم هذه الدورة في رفع الوعي القانوني وتعزيز مهارات الامتثال لدى المشاركين. من الضروري استمرار مراجعة السياسات والإجراءات لضمان مواكبة التحديثات التشريعية. يُوصى بتبني نهج استباقي يدمج الجوانب القانونية والتقنية لضمان حماية فعالة للبيانات.